

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٤٨

الجمعة، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السير إمبر جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد يانيث - بارنوفو
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد محمود
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ماكيرا
	الصين	السيد لي جنوا
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باخا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

## جدول الأعمال

## الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2004/650)  
رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/715)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الخاص الثالث للأمين العام عن بعثة منظمة

الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2004/650)

رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/715)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب

فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول

أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة

المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون

حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة

٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد آيلكا

(جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة

المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن

استنادا الى التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته

السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الخاص الثالث

للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2004/650.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة

S/2004/774، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق

مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء الى الوثيقة

S/2004/715 التي تتضمن رسالة من الأمين العام مؤرخة

٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على

مشروع القرار (S/2004/774) المعروض عليه. وإذا لم أسمع

اعتراضا سأطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان،

البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين،

فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت

١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه

القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤).

أعطي الأمين العام الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): مجلس الأمن

باعتقاده هذا القرار يكون قد اتخذ خطوة هامة وبرهن على

مواصلة تأييده للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. فقرار المجلس بزيادة قوام بعثة منظمة الأمم

المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإضافة ٥٩٠٠

فرد عسكري وشرطة مدنية، سيسهم في تحسين القدرات

الميدانية للبعثة، التي تقل الموارد المخصصة لها كثيرا عما يفى

بالحاجة في هذه اللحظة.

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتتناسب الاحتياجات الحالية للبعثة ومتطلبات الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر بقية أعضاء المجلس على إسهاماتهم التي سمحت باتخاذ هذا القرار. وأود أن أختص الوفد الفرنسي بالشكر على قيادته هذا الجهد المشترك، ووفد المملكة المتحدة على دعمه البناء.

وفيما نتخذ إجراء لتعزيز قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، يتعين علينا أيضا أن ندعو الأطراف الكونغولية إلى الوفاء بمسؤولياتها تجاه الشعب الكونغولي وبذل جهد أكبر بكثير مما تقوم به الآن من باب الوفاء بدورها ضمن عملية سياسية ناجحة.

نعم، إننا نمر الآن بمرحلة حساسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن كانت تبشر بتزايد الأمل. ففي غضون الأيام الثمانية الماضية، وإضافة إلى اتخاذ هذا القرار الهام، شهدنا التوقيع على كل من مذكرة النوايا بشأن الأمن الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية وآلية التحقق المشتركة. وحتى يتحقق الوعد بإقامة السلام، من واجب جميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب هذين الاتفاقيين.

وفي الختام، أود أن أسجل نقطة توضيحية تتعلق بالقرار الذي اتخذناه للتو. فكما يعلم زملائي أعضاء المجلس، تتمثل سياسة حكومة الولايات المتحدة في ضمان حماية أفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية ممن يشاركون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من المحاكمة الجنائية أو أي إنفاذ آخر للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك من خلال أي إدراج محتمل لأحكام قانونية صريحة توفر حماية من هذا القبيل.

وفي هذه الحالة، فإن الأفراد التابعين للولايات المتحدة لا يشاركون في هذه العملية؛ ولدى الولايات

ولكن عليّ أن أذكر المجلس بأن السقف الجديد الذي تمت الموافقة عليه، بما مجموعه ١٦ ٧٠٠ فرد، ما زال بقدر كبير دون مستوى القوة الذي أوصيت به في تقريرتي إلى المجلس (S/2004/650) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وهو ٢٣ ٩٠٠ من العسكريين و ٥٠٧ من الشرطة المدنية. وبسبب ذلك التخفيض سيحتتم على البعثة أن تعيد النظر في نطاق الدعم الذي يمكنها أن توفره لعملية السلام، ذلك أن توصياتي الأصلية وضعت على أساس افتراضات مختلفة.

لذلك فقد أصدرت تعليمات إلى إدارة عمليات حفظ السلام لكي تعيد النظر في المهام التي يمكن أن تؤديها البعثة ضمن السقف الجديد بقصد تنقيح نطاق مفهومي العمليات للأفراد العسكريين والشرطة المدنية.

وما زلت أرى أن القوة الإجمالية للعنصر العسكري ولعنصر الشرطة على النحو الذي أوصيت به في تقريرتي الخاص الثالث هو الحد الأدنى اللازم للتصدي بفعالية للتحديات الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك أرحب بعزم المجلس على إبقاء قوة البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنتظم. وكلي أمل أن يعود المجلس إلى دراسة مسألة متطلبات البعثة في المستقبل بروح إيجابية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد هوليداي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية):** السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. وأرحب بحضور الأمين العام هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أهنئ الرئاسة الإسبانية للمجلس على حسن إدارتها لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

بالنيابة عن وفدي، أود أن أعرب عن ارتياح كبير لاتخاذ هذا القرار بالإجماع. إذ أن القرار سيزيد من مقدرة

المتحدة اتفاق بموجب المادة ٩٨ مع جمهورية الكونغو الديمقراطية يحظر عليها تسليم أفراد تابعين للولايات المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية لو شاركوا في هذه العملية في المستقبل.

دعم للمحكمة الجنائية الدولية لا بد أن تحسب على أساس رد النفقات. مرة أخرى، أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس وأن أشكر المجلس.

إن الولايات المتحدة تؤيد هذا القرار على أساس أنه لا يطلب من بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وأنه بما يتماشى بالكامل مع البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة عند اتخاذ قرار الجمعية العام ٣١٨/٥٨، فإن أي نفقات ناجمة عن أي تعاون مع أو

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.